قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها تسعمائة وثلاثة عشر مليون ين (٩١٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) تستخدم فى تنفيذ مشروع تحسين الخدمات الطبية بمستشفيات مدينة الاقصر ومحافظة قنا والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة قيمتها تسعمائة وثلاثة عشر مليون ين (٩١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ين) تستخدم فى تنفيذ مشروع تحسين الخدمات الطبية بمستشفيات مدينة الأقصر ومحافظة قنا والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤١٥ هـ .

(الموافق ٩ أغسطس سنة ١٩٩٤ م .)

(حسنى مبارك)

القاهرة فى ٣ مايو ١٩٩٤

صاحب السعادة .

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين . وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الخدمات الطبية بمستشفيات مدينة أقصر ومحافظة قنا (المشار إليه فيما بعد ب « المشروع ») بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى تسعمائة وثلاثة عشر مليون ين (٩١٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، والمشار إليها فيما يلى ب « المنحة ») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٩٥ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون ، أو الاشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها اشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين ، والاشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين) .

(ا) معدات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية للتركيبات ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (ا) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

صاحب السعادة

الدكتور / يوسف بطرس غالى

وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء

لشئون التعاون الدولى

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعند ما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الانواع المذكورة فى (ا) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى (ا) ، (ب) من الفقرة الفرعية (١) اعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا باليين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعا باليين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما ينص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى ب « العقود التى تم أقرارها ») فى حساب يتم فتحه بأسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الاجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (والمشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين باى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لاداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ،

(د) ضمان ان تتم صيانة واستخدام المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بان اقترح ان تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تاكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساريا ، اعتبارا من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

واننى لانتهز هذه الفرصة لاقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الخارجية

(كوجى كاكيزاوا)

القاهرة فى ٣ مايو ١٩٩٤

صاحب السعادة ،

أتشرف بالإحاطة بأننى تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين الخدمات الطبية بمستشفيات مدينة الأقصر ومحافظة قنا (المشار إليه فيما بعد ب « المشروع ») بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى تسعمائة وثلاثة عشر مليون ين (٩١٣,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى ب « المنحة ») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٩٥ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون ، أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين) .

(ا) معدات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية للتركيبات ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

صاحب السعادة

الدكتور / كوجى كاكيزاوا
وزير الخارجية

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما تر
الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنو
المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى
غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من
الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى
مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم
حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات
المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها
بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها
فيما يلى ب العقود التى تم إقرارها) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة
جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى
الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة
التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد ب " البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك
بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة
جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تسوية المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البلدين وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

١ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :-

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

(د) ضمان أن تتم صيانة وإستخدام المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع .

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لايعاد تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة إتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ،
وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

وزير الدولة

برئاسة مجلس الوزراء لشئون التعاون الدولى

(دكتور / يوسف بطرس غالى)

وزارة الخارجيـــة

قرار وزير الخارجيـة

رقم (٧٥) لسنة ١٩٩٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ٩ /٨/ ١٩٩٤ بشـأن الموافقة على الخطـاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصـر العربيـة واليابـان بشأن منحة قيمتها تسعمائة وثلاثة عشـر مليون ين (٩١٣٠٠٠٠٠٠ ين) تستخدم فى تنفيـذ مشـروع تحسين الخدمات الطبيـة بمستشفيات مدينـة الأقصـر ومحافظة قنا ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٩٤ ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ينشـر فى الجريـدة الرسـمية الخطـاب المتبـادل بين حكومتى جمهورية مصر العربيـة واليابـان بشـأن منحة قيمتها تسـعمائة وثلاثـة عشر مليـون ين (٩١٣٠٠٠٠٠٠ ين) تستخدم فى تنفيذ مشـروع تحسين الخدمات الطبية بمستشفيات مدينة الأقصر ومحافظة قنا ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٤

يعمل به اعتبارا من ٢٤ / ٨ /١٩٩٤

صدر بتاريخ ٨ / ٩/ ١٩٩٤

وزير الخارجية

عمرو موسى